وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار اليزي
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بعنوان

انعكاسات التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص على الخدمة العمومية

دراسة ميدانية عينة من موظفي القطاع العام والقطاع الخاص ولاية إيليزي لسنة 2021

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال

من إعداد الطالب: مكرودي عبد القهار

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
الاخضر العياشي	أستاذ محاضر "ب"	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
عبد الله بن الضب	أستاذ محاضر " أ "	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
عبد الله عباس	أستاذ مساعد " أ "	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار اليزي
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بعنوان

انعكاسات التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص على الخدمة العمومية

دراسة ميدانية عينة من موظفي القطاع العام والقطاع الخاص ولاية إيليزي لسنة 2021

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال

من إعداد الطالب: مكرودي عبد القهار

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
الاخضر العياشي	أستاذ محاضر "ب"	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
عبد الله بن الضب	أستاذ محاضر " أ "	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
عبد الله عباس	أستاذ مساعد " أ "	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

إهداء

اهدي عملي هذا إلى من قال فيهما خير الأنام صل الله عليه وسلم ، لما سئل من أحق الناس بصحبتي يا رسول الله ؟ قال : أمك، قال : ثم من ؟ قال أمك، قال : ثم من ؟ قال: أمك ، قال : ثم من ؟ قال أبوك . صدق رسول الله صل الله عليه وسلم ،

إلى من غمرتنا بحبها وعطفها وحنانها إلى من يعجز اللسان على الثناء عليها إلى التي الجنة تحت قدميها أمي رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه وجعل قبرها روضة من رياض الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين يا رب العالمين

إلى الذي علمنا و ألهمنا إلى من تتشتت الصعاب بحضرته إلى الذي غمرنا بحنانه ، من كانت سعادته سعادتنا وأماله أمالنا إلي أبي أطال الله عمره ، فأعظم مجدي كان لي أب وفخري كان قوله ذا بني .

إلى إخوتي والى كل أفراد عائلتي

كلمة شكر

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد في الأولين وصل وسلم على سيدنا محمد في الآخرين وصل وسلم على سيدنا محمد في الملء الأعلى إلى يوم الدين .

أتقدم بالشكر إلى المشرف الدكتور عبد الله بن الضب الذي أرشدني في هذا العمل بتقديمه النصائح القيمة والتوجيهات والآراء السديدة .

كما وأتقدم بالشكر الجزيل أيضا إلى أستاذي الكريمين الشريف محمد أمين وشنين خاثير اللذان لم يبخلا علي من فضلهما في إرشادي وتهوين بعض الصعوبات ، فلكم مني فائق التقدير والاحترام .

نشكر الأفراد والموظفين الذين تساهلوا معي ، والى كل من ساهم من قريب أو بعيد بإتمام هذا العمل .

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الحالية للكشف على أثر التعاون بين القطاعين العام والخاص في تحسين الخدمة العمومية لدى المؤسسات الخاصة والعامة بإيليزي ، وللتعرف على أهمية ذلك في إقامة مشاريع البنى التحتية وتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التحولات الراهنة .

تم الاعتماد على المنهج الوصفي ودراسة حالة ، حيث تم تصميم استبانه وفقا للخطوات العلمية المستخدمة في جمع البيانات اللازمة للدراسة ، بحيث تكون مجتمع الدراسة من(130) فردا وبلغت أيضا العينة المدروسة (40) فردا .

خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن للتعاون بين كل من القطاع العام والخاص لها تأثير بشكل أو بأخر على الخدمة العمومية .

الكلمات المفتاحية : شراكة ، قطاع عام ، قطاع خاص ، خدمة عمومية .

Study summary

The first architecture projects were in economic development the descriptive approach study steps were designed in collecting data for the study 130 the study concluded from the results the most important of which is that the atmosphere between the public and the vernacular has another impact on the public service keywords: partnership. Public sector. Private sector .public service.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء	.I
كلمة الشكر	.II
ملخص	.III
قائمة المحتويات	.IV
قائمة الجداول	.V
قائمة الإشكال البيانية	.VI
قائمة الملاحق	.VII
مقدمة	ب-ه
الفصل الأول : الإطار النظري للقطاعين (العام والخاص)والخدمة العمومية	
تمهيد	2
المبحث الأول:ماهية الشراكة بين القطاعين (العام والخاص)والخدمة العمومية	12-3
المطلب الأول:الأسس الأدبية للقطاعين العام والخاص	11-3
المطلب الثاني :الأسس الأدبية للخدمة العمومية	15-11
المبحث الثاني :دراسات سابقة للشراكة بين القطاعين (العام والخاص) و الخدمة العمومية	23-16
المطلب الأول :دراسات عربية وأجنبية	19-16
المطلب الثاني :مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	22-19
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر التعاون بين القطاعين والخدمة العمومية	
تمهيد	25
المبحث الأول :الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية	27-26
المطلب الأول : الطريقة والأدوات المستعملة للدراسة التطبيقية	27-26
المطلب الثاني : الأساليب الإحصائية المستخدمة للدراسة التطبيقية	27
المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة ومناق؛شتها	42-28
المطلب الأول : عرض وتحليل بيانات نتائج الدراسة التطبيقية	40-28
المطلب الثاني:مناقشة وتحليل اختبار فرضيات الدراسة التطبيقية	42-40
خلاصة الفصل	43
خاتمة عامة	45-44
قائمة المراجع	50-46
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	جدول رقم (1-1) يوضح الفرق بين الدراسات السابقة والحالية	21-19
2-2	جدول رقم (2-2) : مجتمع الدراسة	26
3-2	جدول رقم(2-3) المتوسط المرجح لمستوى الإجابات على عبارات الاستبيان	28
4-2	جدول رقم (2-4) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	29
5-2	جدول رقم (2-5): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخدمة	30
6-2	جدول رقم (2-6) : توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	31
7-2	جدول رقم (2-7): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	32
8-2	جدول رقم(2-8) اتجاه إجابات أفراد العينة	34-33
	جدول رقم(2-9) اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات الخدمة العمومية	35
	جدول رقم(2-11) نتائج الاختبار T للعينة المستقلة	36
12-2	جدول رقم (2-12): نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير الخدمة العمومية على القطاع العام والخاص	37

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
1-2	الشكل رقم (1-2): نسبة توزيع حسب متغير الجنس	29
1-2	الشكل رقم (2-2) : نسبة توزيع أفراد العينة على حسب عمر الشخص	31
2-2	شكل رقم (3-2): نسبة توزيع أفراد العينة على حسب المؤهل العلمي	32
3-2	شكل رقم (4-2) : منحنى الانحدار العام للمحور الثالث	38
4-2	الشكل رقم (5-2): منحنى توزيع القيم المعيارية للمحور الثالث	39

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نموذج الاستبانة الموزعة	54-52
2	نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة	55
3	نتائج تحليل تباين (أنوفا) لاختبار معنوية الانحدار	56
4	نتائج اختبار(ت) للعينة المستقلة	57

مقدمة

تمهيد

تعاظم اهتمام الدول العربية بتعزيز فرص الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص التمويلية والإدارية والتقنية في تطوير وتوسيع أصول البنية التحتية والخدمات العامة في العديد من القطاعات كالطاقة والمياه ، والصرف الصحي ، والاتصالات ، والنقل ، وغيرها .اكتسب هذا الاتجاه أهمية خاصة في عدد من الدول العربية والنامية والتي تواجه تحديات على صعيد توفير التمويل اللازم للإنفاق الحكومي من أجل تطوير وتوسيع البنية التحتية تلبي للطلب المتزايد على الخدمات العامة .

تبذل هذه الدول جهودا حثيثة لخلق بيئة داعمة لتنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، ذلك من خلال تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والقدرات البشرية الملائمة لبناء شراكات إستراتجية فاعلة مع القطاع الخاص ، ترتكز على مبادئ الشفافية والإفصاح والحقوق المتساوية من هذا المنطلق وبالنظر إلى تجارب الدول المتقدمة طرح خيار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بقوة في الآونة الأخيرة ، بالرغم من أن وجوده وتطبيقاته بالجزائر تعود إلى فترة التسعينات بالأخص في مجال المحروقات ، لكن نجاح هذا النوع من الاستثمارات وأساليب تسيير المرافق العامة قد يتطلب مجموعة من الشروط والظروف الواجب توافرها إذا أردنا لإستراتجية الشراكة عام -خاص أن تنتشر بالاقتصاد الجزائري ،وتخفف العبء عن الخزينة العامة من جهة وتزيد من مستوى فعالية الإنفاق العام وتحسن من مستوى الخدمات العامة المقدمة من جهة أخرى .

من خلال ما تقدم يمكننا صياغة إشكالية بحثنا في التساؤل التالي :

الإشكالية الرئيسية

ما مستوى التأثير بين القطاعين العام والخاص في تحسين الخدمة العمومية على مستوى بلدية ايليزي خلال الفترة 2021-2022

ولكي تتم الإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- هل يساهم التعاون بين القطاع العام و القطاع الخاص في تحسين الخدمة العمومية ببلدية ايليزي

2 - هل توجد هناك فروق بين إجابات العينة حول (القطاعين العام والخاص)حسب متغير الجنس والعمر.

فرضيات الدراسة

تم طرح جملة من الفرضيات من أجل الوصول للإجابة وهي كالتالي :

الفرضية الرئيسية :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للقطاعين العام والخاص على الخدمة الاجتماعية في بلدية ايليزي .

تندرج ضمن هذه مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي كالتالي :

الفرضيات الفرعية

1 - **الفرضية الفرعية الأولى :** يساهم التعاون بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تحسين جودة الخدمة العمومية .

2 - **الفرضية الفرعية الثانية :** توجد هناك فروق بين إجابات العينة حول(القطاعين العام والخاص) حسب متغير الجنس والعمر.

متغيرات الدراسة

شكل رقم (1-1) نموذج الدراسة

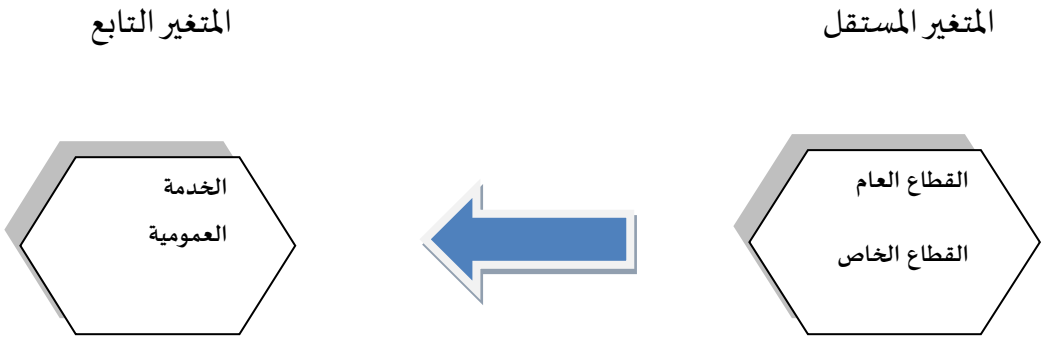

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات سابقة

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة من خلال جانبيها النظري والميداني لتحقيق الأهداف التالية :

* توضيح مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتنويه على أهميتها ببلدية ايليزي

* التأكيد على أهمية التوجه نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل وإنشاء وإدارة مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة ببلدية ايليزي

أهمية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية كونها تلمس جانب من أهم الجوانب التي تهم منظمات الأعمال و تساهم في تحسين الخدمة العمومية .

* تخلق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص قيمة اقتصادية كبيرة من خلال تحقيق الأهداف .

* تساهم هذه الشراكة في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع .

أسباب اختيار الموضوع

من بين أهم الأسباب التي دفعت لاختيار هذا الموضوع :

* حداثة موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

* علاقة هذا الموضوع بالتخصص .

* محاولة إبراز أهمية هذه الشراكة من ناحية الاستثمار وتمويل المشاريع .

حدود الدراسة

الحدود الزمنية : تم انجاز الدراسة مابين 2021/12/21 إلى غاية 2022/5/18

الحدود المكانية : تم انجاز الدراسة لدى بعض المؤسسات الاقتصادية والعمومية ببلدية اليزي

منهج الدراسة

على اعتبار أن المنهج هو الأسلوب المتبع في البحث تم اعتماد المنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية للمتغيرين ، الأول وهو المستقل (القطاع العام والخاص) والثاني التابع والممثل في (الخدمة العمومية) .

مرجعية الدراسة

فيما يخص الأدوات التي استعملت لانجاز البحث فقد تم الاعتماد على المراجع ، كالكتب والبحوث المنشورة المتعلقة بنفس موضوع البحث ، المجلات العلمية ومواقع الانترنت وهذا ما تعلق بالاطار النظري .

أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد فيه على الاستبانة كأداة صممت لجمع البيانات وللتعرف على أراء المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة ، بالاظافة إلى برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss .

صعوبات الدراسة

من المشاكل والعوائق التي قد تؤثر في الحصول على المعلومات أو جمعها وفي بحثنا هذا واجهنا بعضا من الصعاب نجيزها في :

1) صعوبة التعامل مع البرنامج الإحصائي **spss** في معالجة بعض الأمور .

2) بعض العراقيل الإدارية كالتأخير في إتمام بعض المعاملات .

3) الصعوبات المتعلقة بجمع المعلومات والمتمثلة في ندرة المراجع

هيكل الدراسة

في صدد معالجة موضوع البحث قسم البحث إلى فصلين ، وذلك تبعا لمنهجية **Imrad** وفيما يلي تفصيل لذلك :

*** الفصل الأول**

قسم هذا الفصل لمبحثين الأول تناول كلا من الإطار النظري أو المفاهيم الأساسية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والخدمة العمومية ، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لعرض مجموعة من الدراسات السابقة ، العربية منها والمحلية والأجنبية التي لها صلة بموضوع الدراسة .

*** الفصل الثاني**

في هذا الفصل تم العمل على دراسة الجانب الميداني أو التطبيقي عن طريق تقسيم الفصل لمبحثين حيث تناول المبحث الأول تقديم عام حول مؤسسة الأشغال العمومية ايليزي ثم الطريقة والأدوات التي استخدمت لانجاز الدراسة الميدانية ، المبحث الثاني تم من خلاله عرض نتائج الدراسة المتحصل عليها ومن ثم اختبار الفرضيات والعمل على مناقشتها .

الفصل الأول :الإطار النظري للقطاع العام والخاص و الخدمة العمومية

تمهيد

لقد أصبحت الشراكة اليوم بين القطاعين العام والخاص من المحاور الأساسية التي تساهم في تحقيق جودة الخدمة العمومية , فقد كانت الخدمة العمومية تقدم بصفة شبه كلية من طرف القطاع العام , لكن نتيجة لعجز هذا الأخير عن تقديم خدمات ذات جودة من جهة والطلبات المتزايدة على الخدمة العمومية من جهة أخرى , دفع كل هذا بالقطاع العام إلى عقد شراكة مع القطاع الخاص من اجل تلبية حاجات الأفراد وتوفير خدمات أفضل .

قبل التطرق إلى كيفية مساهمة الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحسين الخدمة العمومية , لا بد من التطرق إلى الإطار ألمفاهيمي للشراكة بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص والخدمة العمومية .

المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص

المطلب الأول : الأسس الأدبية للقطاعين العام والخاص

المطلب الثاني :الأسس الأدبية للخدمة العمومية

المطلب الأول ,الأسس الأدبية للقطاعين العام والخاص

أولا : المفهوم

تلجا الدول إلى إبرام عقود الشركة بين القطاعين العام والخاص من اجل إقامة البنى التحتية والمرافق العامة والمنشات الحيوية ، والمتعارف عليه اليوم في معظم دول العالم الثالث كان القطاع العام هو الذي يلعب دورا رئيسا في التنمية الاقتصادية ، حيث أصبح الوقوف على تعزيز الخدمة العامة مطلب تنموي ضروري للدولة ، وغالبا ما يعتقد أن القطاع الخاص يحقق أعلى مستويات من الكفاءة مقارنة بالقطاع العام ، لان هناك جدل اليوم حول الترابط والتنظيم بين القطاع العام والخاص خاصة في هذه الدول.

وقبل التطرق إلى كيفية مساهمة الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحسين الخدمة العمومية ، لابد من التطرق أولا إلى الإطار ألمفاهيمي للقطاع العام والخاص .

1 - القطاع العام :

تعددت واختلفت التعاريف التي تشير إلى القطاع العام ويمكن إجمالها في ما يلي :

" يقصد بالقطاع العام وحدات قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة والتي لا يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص ، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية ويؤدي النشاط الحكومي بإدارة هذه المشاريع والمؤسسات إلى تعطيل آليات السوق وتسوية المنظومة السعرية ، وعادة ما يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي ولكنه غير ضروري لوجوده . (غيدة ، بن فريحة ، 2021 ، ص1051)

" في موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية بأنه ذلك القطاع الذي يشمل النشاطات المختلفة التي تقوم بها الحكومة المركزية والسلطات المحلية والصناعية المؤممة وغيرها من المؤسسات العامة . "
(صابر ، الصادق ، فاروق ، 2020 ، ص 25)

" يعتبر القطاع العام جسرا في تفعيل النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني والدولي إلا انه يواجه صعوبات كبيرة نتيجة التطور الحاصل في محيطه ، والذي يدفع به نحو القيام بتحديثات عميقة في بنيته ، خاصة في أسلوب إدارته لكي يتمكن من خلالها القطاع العمومي من الارتقاء بالأداء إلى المستوى الذي يحقق رفاهية المجتمع (فاطمة , 2021 ،ص 7)

أي يمكن القول أن القطاع العام

" هو ذلك القطاع الذي يخضع للسيطرة الكاملة من طرف الحكومة ، والذي يوفر السلع والخدمات العامة مقابل سعر محدد ، والذي لا يمكن للقطاع الخاص التدخل فيه . "

2 القطاع الخاص :

بغض النظر عن تعدد معاني ومفاهيم القطاع الخاص إلا نه يمكن القول بان المصطلح يعني ,

" القطاع الخاص هو قطاع الأعمال الذي يملكه الأفراد ويعتمد في تسييره على آليات السوق الحرة ويسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ." (شكاطي ، منيجل ، 2016 ، ص46)

" يعتبر القطاع الخاص خلية اقتصادية سواء كانت فردية أو جماعية ، والتي تشكل مركز مالي مستقل في إيجاد القرار من حيث إدارة ومراقبة هذه الخلية ، وتعتمد على شروط تقسم رأس المال بين الشركاء وكذلك حسب خصائص المشروع . " (بن أحمد ، لكحل ، 2018 ، ص 3)

" هو القطاع الخاص المتكون من مؤسسات إنتاجية وخدماتية ، باختلاف أنواعها وأحجامها تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة لإنتاج أو تقديم الخدمات ، وتتميز بالاستعمال العقلاني لها ، وتعود ملكيتها للخواص أفراد كانو أو جماعات ." (زرواتي ، عوارم ، 2017 ، ص 105)

" وعموما فان المفهوم العام الذي ساد الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن كان يقصد بالقطاع الخاص قطاع أعمال الذي يملكه الأفراد في حين يقصد بالقطاع العام قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة " (قروف، 2009 ، ص3)

ثانيا تعريف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

ان ربط مفهوم القطاع العام والقطاع الخاص وإبراز الشراكة بينهما يمكن تعريف هذه الشراكة بأنها :

حسب اللجنة البريطانية للشراكة بين القطاعين : " هي علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص بناء على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للبلد . " (حديدي ، بربري ، 2021 ، ص 141)

" يعرف المجلس القومي الشراكة بين القطاعين العام والخاص national council for ppp بأنها ترتيب تصاعدي بين جهة حكومية وكيان خاص ، ومن خلال هذا الترتيب يتم المشاركة بالأصول والخبرات لكل قطاع لتحقيق خدمة او تسهيل للاستخدام العام ، بالإضافة إلى المشاركة في الموارد وتقاسم المخاطر والعوائد المتأتية من هذه العملية ." (بجنيقة - كنزة 2019 ص)

" يشير إلى علاقة تعاقدية بين جهة حكومية ومنظمة خاصة ، يتم بموجبها حشد الموارد والإمكانات وتوزيع المخاطر واقتسام العوائد بين طرفي التعاقد ، وذلك في سبيل تقديم خدمة عامة أو إنشاء تسهيلات للنفع العام . " (عيسى, 2018 ص 39-40)

" عرف البنك الدولي الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها عقد طويل الأجل بين كيان خاص ووكالة حكومية ، والذي من خلاله يأخذ الكيان الخاص على عاتقه حصة كبيرة من المخاطر فظلا عن المسؤولية الإدارية (التسيير) . " (قورين ، زواتنية ص 262)

" عرفت الشراكة بين القطاع العام والخاص على أنها عملية إشراك القطاع الخاص في بناء وإدارة وتشغيل الخدمات والأنشطة ومشاريع البنية التحتية للدولة ، للاستفادة من خبراته في إنشاء وإدارة وتشغيل مشاريع الطرق والاتصالات والمواصلات والجسور ...الخ وذلك من خلال عدة أشكال التعاون مثل عقود الامتياز وعقود التأجير التشغيلي ." (الشايب ، مسكر, 2019 ص 1638)

ويعرف كذلك *عبارة عن اتفاق رسمي بين شريكين على الأقل القطاع العام والخاص ,واختتمت كجزء من المشروع في الشراكة .(سحالي, مزهود,2019ص7)

*هي علاقة مشاركة بالمخاطر بين القطاعين العام والخاص بناء على طموح مشترك من اجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للبلد.(نجيمي,تويزة,2017,ص35)

بناء على التعاريف السابقة يمكننا استنتاج تعريف شامل للشراكة بين القطاعين عام وخاص

" شكل من أشكال التعاون بين جهة حكومية ومستثمر خاص محلي أو أجنبي من اجل تمويل وإدارة البنية التحتية والخدمات العامة ، لمدة معينة ويهدف هذا التعاون إلى تقوية فعالية المتعاملين من اجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها مع تقاسم الطرفين المخاطر."

ثالثا خصائص الشراكة بين القطاعين عام - خاص :

إن الشراكة ما هي الا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر لدول (مجموعات إقليمية) فتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها : (عوماري,هرامزة,2019 ,ص5)

* التقارب والتعاون المشترك أي لابد من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطرف المتعاقدة .

* علاقات التكافؤ بين المتعاملين

*خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة .

* هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين احدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف .

* لا بد من أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة) التقارب والتعاون المشترك على الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة .

* تنسيق القرارين والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون .

رابعا أهمية الشراكة بين القطاعين العام و الخاص :

تكمن أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ما يلي : (بكاكرة,2020,ص)

* وسيلة لتقليص الإنفاق الحكومي وتخفيض الضغط على الميزانية العامة للدولة والتقليص من عجزها ، إذ تسمح بانجاز هياكل تحتية وتقديم خدمة عمومية دون اللجوء سوق الصفقات العمومية والى مالية الدولة .

* توفير رأس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من المعرفة و الخبرة في إدارة المشاريع التي يعتبر عنصر الوقت حاسما فيها وتقليل المدة الزمنية اللازمة لتنفيذها وبالتالي تحسين موقف الإدارة العامة .

* الاستفادة من الكفاءات التي لدى القطاع الخاص وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين

*استقطاب الاستثمارات المالية الخاصة الضخمة على المستوى الدولي لانجاز مشاريع في مجال البنية التحتية والخدمات العامة والمرافق العمومية التي تعجز السلطات العمومية على انجازها دون شراكة مع القطاع الخاص .

* تشجيع القطاع الخاص على زيادة الإنتاج وتحسين مواصفاته ومنح مكافآت تشجيعية مادية أو معنوية في حالة تحقيق هذا الهدف .

وهناك أيضا : (عوامري ، هرامزة ، 2019 ، ص 6)

* تعد وسيلة لاكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والاستثمار المباشر.

* تضمن زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها مع مشروع الأجنبي وتشجيع الأفراد المستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم إلى الخارج .

خامسا مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

حضي موضوع الشراكة أو التعاون بين القطاعين العام والخاص نموذجا متطورا لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة المجالات حيث اعتمدت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في انجاز وتشغيل عدد من مشاريع البنية

التحتية في عدة قطاعات ، كالاتصالات والطاقة والطرق العامة ، وهناك عدة أسباب دفعت بالكثير من الدول إلى اعتماد نظام الشراكة أبرزها : (ياسين ، حامة ، 2019 ، ص 390 -391)

جذب رؤوس الأموال الخاصة :

إذ تتزايد حاجة الدول إلى تمويل مشاريع البنية التحتية الناتجة عن النمو السكاني الكبير ، في الوقت الذي تعاني هذه الدول قدرات مالية محدودة ، الأمر الذي يفرض عليها البحث عن رؤوس أموال من مصادر أخرى ، وقد تجد في القطاع الخاص ضالتها ، نظرا إلى امتلاك هذا القطاع رؤؤس اموال ليرغب في استثمارها بصور تحقق له عائدا مجزيا .

زيادة الإنتاجية :

فاشتراك القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية يزيد من فاعلية التشغيل في هذه المشاريع ، لان هدف القطاع الخاص هو تحقيق اكبر عائد ممكن وهذا الأمر لا يمكن ان يتحقق الا بزيادة الفاعلية في التشغيل ، وتقديم خدمات ذات جودة عالية تشبع حاجات الجمهور بأقل تكلفة ممكنة ، وهذا يعني أن الدولة عند إشراكها القطاع الخاص في هذه المشاريع يمكن ان تستفيد من ضابط الربحية الذي من شانه زيادة القيم المضافة التي تطور اقتصاد الدولة.

إصلاح مشاريع البنية التحتية :

إذ ينظر إلى نظام الشراكة بوصفه الحافز لفتح النقاش حول إصلاح القطاع موضوع التشغيل ، فيجري وضع برنامج إصلاحي يقوم على إعادة الهيكلة وتحديد المهمات داخل القطاع المعني ، وخصوصا في ظل الحاجة إلى إعادة النظر في الأنظمة والأساليب المعتمدة في عمليات التشغيل .

وهذه أيضا بعض المبررات الأخرى للشراكة والتي نوجزها في النقاط التالية :

(بوشمال ، 2021 ، ص 17- 18)

جملة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وغيرها ، التي كانت من بين أهم المبررات لنشوء هذا النظام ومن بينها نجد :

* متطلبات التسيير العمومي الجديد ، والتي تعتمد على أساليب وخبرات متوفرة لدى القطاع الخاص .

* المتغيرات السياسية والاقتصادية مثل : العولمة ،الخصخصة ، الثورة التكنولوجيا ....

* تأثير الهيئات المالية الدولية (البنك الدولي ،صندوق النقد الدولي ، منظمة التجارة العالمية

* عدم قدرة القطاع العام على تحقيق التنمية المستدامة بمفرده إذ وجب مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص .

* محدودية الموارد المالية والبشرية لدى القطاع العام ، وعدم قدرته على مواكبة التطور التكنولوجي بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها ، وعليه فان الشراكة تعمل إذا على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء .

* زيادة الكفاءة والفعالية من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني الناتج عن هذه الشراكة .

سادسا شروط نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص :

لتحقيق الشراكة الناجحة والفعالة بين القطاعين العام والخاص يتعين عمليا ان تتضمن العديد من الشروط ولقد خصها kolzow في النقاط التالية : (بكاكرة ، 2020 ، ص 25)

* توفر ثقافة مجتمعية داعمة للشراكة تشجع القيادة ، ومشاركة المواطنين في أنشطة الشراكة ذات الاهتمام التنموي بعيد المدى .

* وجود تصور مجتمعي مشترك واقعي للشراكة ،مبني على نقاط القوة ونقاط الضعف للمجتمع ، وفهم مشترك لإمكانات المنطقة المراد تنميتها .

* توفر تنظيم فعال يمكن التحام الاهتمامات الفردية بالاهتمامات العامة .

* توفر شبكة للمجموعات والأفراد الرئيسيين المعنيين بالشراكة ، تشجع الاتصال بالقيادة وتقليص الفروق بين الاهتمامات المتنافسة .

ونجد كذالك : (عيسى ، 2018 ، ص 44)

* إجراء دراسات الجدوى اللازمة لاختيار المشروعات التي سيتم إخضاعها لعمليات الشراكة.

* وضع قواعد وأحكام خاصة باختيار المستثمر واختيار أفضل العروض مع تشديد أسس التقييم التي تتفق مع طبيعة هده المشروعات من النواحي المالية والفنية والتشغيلية.

* إنشاء أطر مؤسسية لمتابعة هذا النوع من الشراكات والعقود ، وإرفاقها بالكوادر البشرية المؤهلة بالخبرة الفنية والمالية و القانونية اللازمة لطرح تلك المشروعات على المستثمرين .

* رغبة عميل القطاع العام (الحكومي) في قبول حلول ابتكاريه من جانب المتقدمين من القطاع الخاص .

سابعا مزايا الشراكة بين القطاع العام والخاص :

للشراكة توجد العديد من المزايا سنأتي على ذكرها في نقاط أهمها : (جمعة ، 2016 ، ص)

* ضمان سرعة تنفيذ المشروع : إن نقل مسؤولية التصميم والبناء إلى القطاع الخاص وربط الدفعات بتامين الخدمة يحفزان القطاع الخاص على تسليم مشاريع البني التحتية بفترة زمنية اقصر.

* وفورات التكاليف : يمكن للجهات المعنية مع وجود الشراكة إن تحقق وفورات في التكلفة في مجالي إنشاء المشروعات الرأسمالية وتشغيل الخدمات وصيانتها .

* تخفيف الوطأة المالية التي يعاني منها القطاع العام وخلق القيمة المضافة التي توفرها المرونة المالية مع تحسين القدرة الإدارية للقطاع العام .

* تحقيق النجاح والتوسع في الأعمال من خلال التحفيز والنظرة المستقبلية وإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي بدورها تخلق الحوافز.

* اكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والاستثمار المباشر ، أي الشراكة تفتح حيز اقتصادي لدخول ليس فقط الشركات الكبيرة بل أيضا الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق .

* تساعد الشراكة على تخفيف العبء على ميزان المدفوعات حيث سيتم تقيل التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط ، ويعمل على رفع الطاقات التصديرية للبلد قليل الواردات وتوفير مناصب شغل .

* سهولة اكتساب الأسواق المحلية والحصول على المواد الأولية و براءات الاختراع والابتكار واليد العاملة الرخيصة والإنتاج بتكاليف منخفضة .

* الشراكة تحمي المستهلكين من إساءة استعمال السلطة الاحتكارية .

ثامنا أهداف الشراكة بين القطاع العام والخاص :

هناك جملة من الأهداف التي تدور حول أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويمكن إيجازها في ما يلي : (بوذياب ، 2017 ، ص)

* تهدف هذه الشراكة بين القطاعين إلى تغيير نشاط الحكومة من تشغيل البيئة الأساسية والخدمات العامة ، إلى التركيز على وضع السياسة لقطاع البنية الأساسية ووضع الأولويات لمشروعات البنية الأساسية .

* مراقبة مقدمي الخدمات بغية تحسين نوعيتها ورفع جودتها وإدخال الكفاءات الإدارية والقدرات التمويلية لدى القطاع الخاص وإشراكه في تحمل المخاطر.

* كما وأن الشراكة بين القطاعين تهدف إلى تفادي تراجع الأصول والمنشات الضرورية للقطاع العام نتيجة الصيانة غير الفعالة أو التشغيل السيئ للأصول وإدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة لهذه الأصول .

* خلق بيئة عمل مرنة داخل إدارات الحكومة من خلال تبني منتهج عمل أكثر كفاءة .

(الخياط ، 2021 ، ص 110)

المطلب الثاني : أساسيات حول الخدمة العمومية

يوحي مصطلح الخدمة العمومية إلى تلك الرابطة التي تجمع بين الإدارة الحكومية والمواطنين على مستوى تلبية الرغبات وإشباع الحاجات المختلفة للإفراد من قبل الجهات الإدارية المختلفة والمنظمات العامة

أولا : تعريف الخدمة العمومية

أعطيت للخدمة العمومية عدة تعاريف نذكر منها :

" تعرف الخدمة العمومية على أنها " كل نشاط يخلق قيمة ويعطي اظافة ايجابية للعميل في وقت ومكان محدد ويحدث تغيير ايجابي مرغوب لهذا العميل " (دربال ،2020 ،ص 19)

وفقا للقانون الإداري الفرنسي " الخدمة العمومية هي تلك التي تعد تقليديا خدمة فنية ، تزود بصورة عامة بواسطة منظمة عامة كاستجابة لحاجة عامة ويتطلب توفيرها أن يحترم القائمين على إدارتها مبادئ المساواة والاستمرارية والتكيف لتحقيق الصالح العام"

(مرزيق، 2015، ص 14)

يعرفها فريد لاندر (fried lander) الخدمة الاجتماعية بأنها " خدمة مهنية تقدم أساسا على المعارف العلمية واستخدام المهارات في مجال العلاقات الإنسانية تستهدف في نهاية الأمر مساعدة الأفراد أو الجماعات على تحقيق رفاهيتهم وتنمية قدراتهم ، وتمارس هذه المهنة داخل مؤسسات العمل الاجتماعي المعدة لهذا الغرض أو تحت رعاية مؤسسات أخرى لتكمل الخدمة الاجتماعية النشاطات التي تقوم بها تلك المؤسسات ." (الداليمي ،2014 ،ص 109)

وتعرف الخدمة العمومية على أنها " مجموعة الأنشطة التي تقدمه الدولة أو الجهة الرسمية في بلد ما لصالح العامة من الناس والمواطنين دون تمييز ، وتقوم على أساس تحقيق المنفعة العامة لجميع المواطنين، فالحاجة التي تدفع بتقديمها متعلقة بعموم الشعب ولا تختص بفئة دون أخرى ، وتتحمل الدولة المسؤولية عن أي في تقديمها ." (بن شعبان ، جعفري ، 2019 ، ص 20)

يمكن تعريفها على أنها " مجموعة من الأنشطة والممارسات التي تقع مسؤوليات أدائها ومراقبتها على الدولة تخضع لقاعدة المساواة يستفيد منها جميع المواطنين بغض النظر عن الجنس ، اللغة .. لا يمكن الاستغناء عنها أو توفيرها في فترة والاستغناء عنها في فترة أخرى ، ولا يمكن استغلالها إلا في إطار الجماعة . " (مرشدي ، بورديم ، 2015 ،ص 17)

1 - تعريف الخدمة العمومية كعملية :

إن ما تقدمه المنظمات الحكومية مثل عمليات ذات طابع تكاملي تنطوي على مدخلات وتشغيل ومخرجات، وبالنسبة للمدخلات فان هناك ثلاث أنواع يمكن أن تجري عليها عمليات التشغيل لإنتاج الخدمة المطلوبة هي : (الواعر ،2016 ، ص 16)

* الأفراد :يمثل المواطن طالب الخدمة احد أنواع المدخلات في عملية الخدمة العامة مثل دخول المريض المستشفى فان عمليات العلاج تختلف ، الخدمات الصحية التي تجري عليه بذاته وكذلك محاكمة الأفراد وغيرها من الخدمات العامة .

* الموارد: تصبح كل الموارد والأشياء احد أنواع المخلات في عملية الخدمة المقدمة من المنظمات العامة، فهي تجري على الأشياء وليس الأفراد وتسمى عملية الأشياء المملوكة مثل خدمات رخص المرور للسيارات

* المعلومات: وتسمى بعملية تشغيل المعلومات مثل خدمات تحليل البيانات في مركز المعلومات وعمليات تشغيل البيانات في مراكز البحوث والجامعات.

2 - مفهوم الخدمة العامة كنظام :

انطلاقا من مفهوم النظم يمكن النظر إلى الخدمة التي تقدمها المنظمات العامة كنظام تتكون من أجزاء مختلفة تشمل ما يلي: (علي، 2017، ص 22

* نظام عمليات تشغيل أو إنتاج الخدمة (service operation system) وفق هذا النظام خدمة عامة غير مرئية أو غير منظورة ، ويطلق عليها جوهر الخدمة الفني technical core) غير إن بعض الدراسات تميل إلى استخدام تعبير المكتب الأمامي بالنسبة للأجزاء المرئية (front office) أو المنظورة في نظام الخدمة ، وتعبير المكتب الخلفي (back office) بالنسبة للأجزاء غير المرئية أو غير المنظورة .

ثانيا أنواع الخدمات العمومية

هناك العديد من التقسيمات المقدمة للخدمات العمومية إلا أنها تشترك في الكثير من المحاور ومن بين هذه التقسيمات نذكر: (أمعوش ، حماد ،2017 ، ص29-30)

* خدمات ضرورية لبقاء المجتمع وسلامته وضمان تقدمه: ومن بين هذه الخدمات الخدمات الصحية، التعليمية وغيرها، وهذا النوع من الخدمات يجب على الدولة أن تقدمها وتوفرها حتى لو كانت ذات تكلفة مرتفعة.

* خدمات ضرورية لإفراد المجتمع: وهي الخدمات التي لا يمكن الاستغناء عنها ومثال على ذلك التزويد بالماء، الغاز، الكهرباء و النقل... الخ .

وهذا النوع من الخدمات لم يعد من اختصاص الدولة فقط وإنما يتدخل القطاع الخاص في تقديمها، ويتم إدارتها على أسس تجارية.

* خدمات ذات منفعة اجتماعية وثقافية: وهي الخدمات التي يستفيد منها أفراد المجتمع وقد تكون غير مهمة لبعض الأفراد أو المجتمعات مثل: المكتبات العامة، المتاحف والمتنزهات العامة

ومن ضمن هذه الأنواع نجد : (شليحي ، قرينعي ، 2019 ، ص 194)

* خدمات عامة ترتبط بسيادة الدولة : وهي خدمات مرتبطة أساسا بالدور التقليدي للدولة ، وذلك في مجال العدالة ، الأمن ، الدفاع الوطني والمالية العامة ...ألخ .

* الخدمات المجانية : والتي يحصل عليها الأفراد بدون مقابل يساوي تكلفة هذه الخدمة .

* الخدمات المدفوعة الثمن : وهي التي يلزم المستفيدون بدفع ثمنها وعادة ما يرتبط هذا النوع بالخدمات الاقتصادية .

ثالثا خصائص الخدمة العمومية

الخصائص المعاصرة للخدمة العمومية

في ضوء المتغيرات المعاصرة التي تتأثر بها مهنة الخدمة الاجتماعية والمتطلبات المجتمعية المتنوعة فقد تم تحديد مجموعة من الخصائص المميزة للمهنة الخدمة الاجتماعية والتي يمكن إيجازها على النحو التالي : (هلالي ، 2018 ص94-95)

* تركز الخدمة الاجتماعية على الوحدة الكاملة للإنسان مشتملة على العوامل الشخصية والعوامل البيئية والسلوك ، فالخدمة الاجتماعية تؤكد على مجموع مكونات الإنسان أو الشخص في مجموع مكونات البيئية .

* الخدمة الاجتماعية التقليدية تركز على ثلاث طرق أساسية وهي:

خدمة الفرد: وتدور حول علاقة قصيرة وجها لوجه بين الإحصائي الاجتماعي و(العملاء) لمساعدتهم على حل مشكلاتهم.

خدمة الجماعة: وتستخدم الجماعة كأداة لإحداث تغيرات مرغوب فيها في الأداء الاجتماعي للأفراد بداخل الجماعة، وتغييرات مرغوب فيها في الجماعة ككل.

تنظيم المجتمع: وتهدف لمساعدة سكان المجتمع على المشكلات المجتمعية، وفهم حاجات المجتمع ومساعدته على تلبيتها، وأحينا يلعب المنظم الاجتماعي دور المطالب لتعزيز وتحسين الموارد المجتمعية، وإحداث تغييرات اجتماعية مرغوب فيها لصالح عملائه.

رابعا : مبادئ الخدمة العمومية

ترتكز عملية تسيير نشاطات الخدمة العمومية على مجموعة من المبادئ الأساسية ، تتمثل فيما يلي : (مرشدي ، بورديم 2015 ص 20-21)

* مبدأ الملائمة: إن احتياجات الجمهور ليست ثابتة وليست واحدة فهي في تغير مستمر ويجب على الدولة بكل مؤسساتها مراعاة هذه الخصوصية عند تقديمها لمختلف الخدمات العامة للمواطنين، من خلال هذا المبدأ تتضح لنا ضرورة تكييف وانسجام الخدمة مع رغبات الجمهور.

* مبدأ المساواة : يكون مبدأ المساواة محترما أكثر ، إذ تعلق الأمر بمصلحة خدمية تمتاز بالاحتكار ، لان غياب المنافسة في هذه الحالة من شأنه أن يميز بصفة حساسة مبدأ المساواة

* مبدأ الاستمرارية: باعتبار أن الخدمة العمومية موضوعة لتلبية حاجات جد ضرورية، فيجب أن يكون تقديمها مضمونا بصفة منتظمة ومستمرة دون انقطاع.

وبالإمكان إيجاز بعض المبادئ الأخرى : (هدار،2018 ، ص 82)

* مبدأ التطور: يسمح هذا المبدأ بتكيف محتوى الخدمة العمومية مع التطور الاجتماعي والتقدم التكنولوجي من جهة واحتياجات المستفيدين من جهة أخرى.

* مبدأ الشمولية : انطلاقا من مفهوم الخدمة العمومية كونها خدمة أساسية يكون حق الاستفادة منها مكفولا لكل المواطنين ، لأنها تعتبر ضرورية في أغلب الأحيان .

* مبدأ التضامن: الخدمة العمومية ما هي إلا تعبير عن التضامن الاجتماعي بين المواطنين تتولى الدولة قيادتها وتجسيده ميدانيا، من خلال محاربة ظاهرة الفقر والحرمان، بالإسهام في تقليص الفوارق بين المواطنين.

خامسا : أهداف الخدمة الاجتماعية

سنوجز بعض الأهداف المتعلقة بالخدمة الاجتماعية وهي كما يلي : (عبد الرحمان هلالي ،2018 ، ص 96)

* تسعى الخدمة الاجتماعية لتعزيز الرفاه للإنسان ، وتخفيف حدة الفقر .

*تسعى الخدمة الاجتماعية لرسم وتنفيذ السياسات الاجتماعية ، والخدمات ، والبرامج التي تشبع الحاجات الإنسانية .

*وتسعى أيضا لتعزيز الأداء الاجتماعي ، وكذلك تفاعلات الأفراد ، والأسر ، والجماعات ، والمنظمات ، والمجتمعات المحلية .

* وتسعى الخدمة الاجتماعية لتقدم الممارسات وتطبيقها في محيط الثقافات المختلفة والمتنوعة .

سادسا : المشاكل المحيطة بالخدمة العمومية في القطاع العام

للخدمة العمومية العديد من المشاكل نذكر منها : (دهيمية ، طاوس ، 2017 ،ص 31)

* انتشار ظاهرة الواسطة والمحسوبية الذي يؤدي إلى عدم المساواة في تقديم الخدمات العمومية للأفراد .

*استفحال ظاهرة الرشوة في مجال الخدمات العمومية .

*نقص الرقابة وعدم المتابعة في التنفيذ وضعف تقييم نتائج الخدمات .

* سوء استغلال الموارد والإمكانيات المتوفرة لدى القطاع العام .

*ضعف الكفاءات والموارد البشرية المؤهلة وذلك يعود إلى ضعف التكوين .

*انتشار ظاهرة البيروقراطية مما يتسبب في بطئ وتعقيد إجراءات الخدمة العمومية .

المبحث الثاني: دراسات سابقة للشراكة بين القطاعين العام و الخاص و الخدمة العمومية

المطلب الأول: دراسات سابقة عربية، أجنبية.

تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين ، الأول دراسات سابقة عربية والثاني دراسات سابقة أجنبية .

الفرع الأول: دراسات سابقة عربية

الدراسة الأولى

زينب علي جمعة (2016) الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق بعد عام 2003 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد (24)

إشكالية البحث كانت عدم وجود شراكة بين القطاعين العام والخاص لإدارة النشاط الاقتصادي في كل من النظامين المركزي واللامركزية حيث يتغير دور القطاعين حسب النظام المعمول به دون شراكة .

هدفت الدراسة للتعرف على ماهية الشراكة وأنواعها ودور القطاعين العام والخاص وإدراك سلبيات ومخاطر وايجابيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص . تم استخدام لهذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، كما تم التوصل إلى انه يمكن إيجاد شراكة بين القطاع العام و الخاص الآن تلك الشراكة يمكن أن تفضي إلى ايجابيات أو مميزات ويمكن أن تفضي إلى سلبيات أو مخاطر.

الدراسة الثانية

صديق حيدر صديق (2014)" تحت عنوان أثر تجربة شركات القطاع الخاص في مشروعات القطاع العام بالسودان " بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في إدارة التشييد .

مشكلة البحث كانت (تتعد المشاكل في قطاع التشييد في السودان فهنالك مشاكل داخلية تخص الشركات منها عدم إتباع سياسات الجودة الشاملة وقلة الخبرة الإدارية والفنية ومشاكل اقتصادية تتمثل في عدم وفرة الموارد المحلية وتذبذب أسعار الصرف وارتفاع التكاليف عامة ، بالاظافة للمشاكل الفنية والإدارية والقانونية وكذلك المشاكل التي تحثها شركات القطاع العام ، مما يؤدي إلى إحداث خلل في العلاقة بين القطاعين .

هدفت الدراسة لرصد الحالة الراهنة لقطاع البناء والتشييد في الفترة الأخيرة من خلال تحليل وتوصيف كافة المشاكل والصعوبات للقطاع العام والخاص وتأثيرها على المخرجات الأساسية . تم

انتهاج المنهج الوصفي التحليلي ،ومن نتائج هذه الدراسة اتضح إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص باتت ضرورة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلص الرأي إلى أن نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص والعقود المنفذة بهذا الأسلوب تخفض كثيرا من الأعباء التمويلية الواقعة على ميزانية الدولة ومن مزايا هذه الشراكات أنها تزيل العبء الإداري من كاهل الدولة .

الدراسة الثالثة

حجاج عبد الحكيم وبوقموم محمد " الشراكة بين القطاعين العام والخاص خيار استراتجي لتمويل مشاريع البنية التحتية وفق نظام bot " حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية المجلة (5) العدد (2)

عالجت الورقة البحثية الإشكالية التالية (ما هي إسهامات الشراكة بين القطاع العام والخاص وفق نظام البوت b.o.tفي إنشاء وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة .

هدفت الدراسة للتأكيد على أهمية التوجه نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البوت في تمويل وإنشاء وإدارة البنية التحتية والمرافق العامة ، وكذلك التأكيد على أهمية التجربة الفرنسية والمصرية في هذا المجال من خلال تثمين المزايا والايجابيات وتفادي العيوب والمعوقات التي رافقت هاتين التجربتين ، اعتمد في هذا البحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات كما اعتمد المنهج التحليلي فكان استخدامه عبر كامل محاور الدراسة ، كما تم التوصل لنتائج مفادها

تعدد خيارات وأساليب مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وإدارة مشاريع البني التحتية والمرافق العامة بين عقود الخدمة ، الإدارة ، الإيجار، الامتياز، البناء والتشغيل ونقل الملكية b.o.tبمختلف أنواعها .

الدراسة الرابعة

بجقينة ياسين وكنزة مغيش حامة (2019) " الشراكة بين القطاعين العام والخاص مطلب تنموي للنهوض بالخدمة العمومية في الجزائر"مجلة الأعمال إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية المجلد (5) العدد (2) .

تمثلت إشكالية الدراسة في(كيف تساهم الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر ؟)

يهدف هذا المقال على الوقوف على تعزيز الخدمة العامة بصفتها مطلب تنموي ضروري للدولة الجزائرية خصوصا مع المساحة الشاسعة التي تتوفر عليها - الأولى إفريقيا - بالاظافة للكثافة السكانية المتزايدة والتي فاقت 40 مليون نسمة ، تم استخدام الأسلوب الوصفي ، وأيضا هناك بعض النتائج المتوصل إليها أنه من خلال مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام يلاحظ إن هذه الشراكة تركت بصمتها على جل القطاعات الخدمية كما سبق التطرق إليها من أمثلة سابقة مثل قطاع النقل ، والاتصالات ، المياه والطاقة وحتى قطاعات أخرى .

الفرع الثاني: دراسات سابقة أجنبية

الدراسة الأولى

دراسة 2010 (p.p.p s) conceptual issues in defining public private partnerships "القضايا المفاهمية في تحديد الشراكات بين القطاعين العام والخاص "المجلة الدولية لأوراق الأعمال البحثية المجلة (6) العدد (2) يتمثل هدف هذه الشراكة بين القطاعين عام وخاص في معظم المناهج في إنهاء تقدم خدمات أو تنتج سلعا ومع ذلك فان الغرض من تطور الشراكة بين القطاعين هو تقديم الخدمات لبناء القدرات وتسهيل الوصول إلى هذه الخدمات ، و قد تشمل تنمية أي منطقة محلية أو مجتمع محلي من خلال تطوير الخدمات الصحية أو التعليمية .

توصلت هذه الورقة البحثية أن هذه الشراكة تحسن من نقل المعرفة والمهارات التقنية بطريقة تعزز الرفاهية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والتوصل إلى التقنيات الجديدة في المجال الطبي بحيث يعود على التقدم العلمي

الدراسة الثانية

دراسة maliaysian public private partnership " الشراكة الماليزية العامة الخاصة المجلد 22 إصدار خاص 2016 .

هدفت الدراسة إلى وصف العملية العامة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ماليزيا من اجل تحقيق الهدف .تم إجراء مقابلات مع ممارسي p p p تم استعمال هذه الطريقة في البحث ، ومن النتائج التي تم التوصل إليها :

إن ترتيب الشراكة بين القطاعين العام والخاص الماليزي يتكون من مرحلة ما قبل التخطيط ومرحلة التخطيط والبناء والتشغيل ومرحلة النقل يوفر تطوير بيان الحاجة في التخطيط المسبق لأساسيات المراحل الاظافية .

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية

بعد التطرق لعرض مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة سيتم في هذا المطلب إجراء عملية المقارنة بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية من اجل الوقوف على إبراز نقاط التشابه والاختلاف فيما بينها والجدول التالي يوضح ذلك .

الفرع الأول: دراسات عربية

جدول رقم (1-1) يوضح الفرق بين الدراسات السابقة والحالية

الحدود البشرية	منهج الدراسة	أداة الدراسة	الحدود الموضوعية للدراسة	الحدود المكانية للدراسة د	الحدود الزمنية للدراسة	
//	المنهج الوصفي التحليلي		الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق بعد عام 2003	كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية	2016	الدراسة الأولى "زينب علي جمعة "
مهندسين لهم علاقة بمجال الإنشاءات وخدمات المباني (معماريين، مدنيين	المنهج الوصفي التحليلي	الاستبانة	أثر تجربة شركات القطاع الخاص في مشروعات القطاع العام	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا	2014	الدراسة الثانية "صديق حيدر صديق"

،مقاولين)			بالسودان			
//	المنهج الوصفي التحليلي	الكتب والتقارير المتخصصة والدوريات والإحصائيات والانترنت.	الشراكة بين القطاعين العام والخاص خيار استراتيجي لتمويل مشاريع البنية التحتية وفق نظام bot	جامعة قامة	2017	الدراسة الثالثة "حجاج عبد الحكيم "
//	المنهج الوصفي	الملاحظات	الشراكة بين القطاعين العام والخاص مطلب تنموي بالنهوض بالخدمة العمومية في الجزائر	مخبر الدراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر جامعة الجزائر 3	2019	الدراسة الربعة "بجقينة ياسين "

الفرع الثاني: دراسات أجنبية

الحدود البشرية	منهج الدراسة	أداة الدراسة	الحدود الموضوعية للدراسة	الحدود المكانية للدراسة	الحدود الزمنية للدراسة	
//	الوصفي الاستدلالي	الملاحظات	القضايا المفاهمية في تحديد الشركات بين القطاعين العام والخاص	كلية الأعمال والحكومة جامعة كانبرا	2010	الدراسة الأولى " Nilufa akhter khanom"
خبراء وشخصيات في الشراكة يبن القطاعين	المنهج الوصفي	المقابلات	الشراكة الماليزية العامة الخاصة	جامعة أوتارا ماليزيا	2016	الدراسة الثانية " Usman ahmad"

الحدود البشرية	منهج الدراسة	أداة الدراسة	الحدود الموضوعية للدراسة	الحدود المكانية للدراسة	الحدود الزمنية للدراسة	
الموظفين والعاملين لدى المؤسسات الاقتصادية والعمومية	المنهج الوصفي التحليلي	الاستبانة	أثر التعاون بين القطاعين العام والخاص في تحسين الخدمة العمومية	المؤسسات الاقتصادية والعمومية اليزي	2022 /2021	الدراسة الحالية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات سابقة

التعقيب على الجدول

* من حيث الحدود الزمنية للدراسة: حسب ما يظهره الجدول فقد تراوحت الحدود الزمنية للدراسات السابقة ما بين 2010 و2019 أما دراستنا الحالية فكانت ممتدة ما بين 2021/ 2022

* من حيث الحدود المكانية

الدراسات العربية : دراسة زينب على جمعة كانت لدى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، أما دراسة صديق حيدر صديق كانت لدى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، دراسة حجاج عبد الحكيم كانت ب قالمة أما دراسة بجقينة ياسين كانت لدى مخبر الدراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر.

الدراسات الأجنبية : دراسة Nilufa akhter khanom كانت بكلية الأعمال والحكومة جامعة كانيرا ، دراسة Usman ahmad أجريت بجامعة أوتارا ماليزيا .

كانت الدراسة الحالية بولاية اليزي لدى بعض المؤسسات الاقتصادية المختارة وبعض المؤسسات العمومية .

من حيث الأداة : لقد اشتركت الدراسة السابقة دراسة (صديق حيدر صديق) مع الدراسة الحالية تقريبا في استعمال نفس الأداة والمتمثلة في الاستبانة ،و اختلفت باقي الدراسات السابقة من حيث الأداة مع الدراسة الحالية فهناك : من اعتمدت على أدواة مثل الكتب والتقارير والدوريات والإحصائيات وأخرى اعتمدت على الملاحظات و أخرى قامت باعتماد المقابلات .

من حيث المنهج : اعتمدت الدراسات السابقة بالاظافة إلى الدراسة الحالية على المنهج الوصفي والتحليلي .

من حيث الحدود البشرية : اقتصرت الدراسة الحالية عموما على الموظفين والعاملين وهو ما اختلفت فيه عن الدراسات السابقة ، دراسة صديق حيدر صديق التي اشتملت مهندسين معماريين ومدنيين ومقاولين ، ودراسة عثمان أحمد التي تضمنت خبراء .

من حيث الحدود الموضوعية: عمدت الدراسة الحالية لدراسة أثر التعاون بين القطاعين العام والخاص في تحسين الخدمة العمومية، أما ما خص الدراسات السابقة فقد تشابهت في المتغير المستقل (القطاع العام والخاص) أما المتغير التابع فتمثل في(الخدمة العمومية) .

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم التطرق إلى أهم المضامين النظرية لأثر التعاون بين القطاعين العام والخاص في تحسين الخدمة العمومية ومن خلال ذلك تم التوصل إلى معرفة أن هذه الشراكة تتم بمنطق التعاون من أجل الحصول على أفضل النتائج من كل طرف بهدف تحقيق أهداف مشتركة يدخل هذا التعاون في نشاط الخدمة العامة وتبادل المصالح ، وكبديل تسعى إليه السلطات العمومية لتحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية من حيث جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين ، ولان الاستثمارمن بين أهم الأساليب أو المداخل المعترف بها عالميا في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية ، الاان مشكلة التمويل خاصة في مشاريع البنية التحتية التي تتطلب موارد مالية كبيرة لايمكن أن تتحملها الدولة لوحدها

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد :

بعد ما تم التطرق في الإطار النظري إلى الشراكة بين القطاع العام والخاص وأثرها على تحسين الخدمة العمومية ، سنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة المنهجية المستخدمة في الدراسة ومحاولة الربط بين الجانب النظري والتطبيقي للمؤسسة محل الدراسة ، وذلك بالاعتماد على الأسلوب الوصفي والتحليلي للعينة المختارة وقد تم ذلك من خلال استعمال الأدوات الإحصائية المناسبة ، إضافة إلى تحديد المتغيرات وأخيرا عرض النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستعملة للدراسة الميدانية

أولا : المجتمع الإحصائي وعينة الدراسة

المجتمع الإحصائي

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الاقتصادية والعمومية لبلدية اليزي ، حيث بلغ المجتمع الإحصائي 153 موظفا وموظفة .

عينة الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على عينة عشوائية شملت الأفراد الموظفين أو العاملين لدى المؤسسة بجميع مستوياتها وزعت 40 استبانه وتم استرجاع 29 والتي قدرت بنسبة 82 % ، وعدد الاستمارات الغير المسترجعة تمثلت في 11 استبانه بنسبة تقدر ب 17.5 % والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (2-2) : مجتمع الدراسة

استبانه	الموزعة	المسترجعة	غير المسترجعة
العدد	40	31	9
النسبة المئوية	%100	%77.5	%22.5

المصدر: من إعداد الطالب بناء على توزيع استبانه

ثانيا : أداة الدراسة

تم الاعتماد على الاستبانة من أجل الوصول للبيانات اللازمة من اجل معرفة أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تحسين الخدمة العمومية ، بحيث اشتملت على 3 محاور وهي كالتالي :

المحور الأول : تضمن معلومات ديمغرافية رئيسة متمثلة في (الجنس ، العمر ، سنوات الخدمة ، المؤهل العلمي)

المحور الثاني: تضمن المتغير المستقل (القطاع العام والخاص) تحتوي على 12 عبارة

المحور الثالث: شملت المتغير التابع (الخدمة العمومية) والتي شملت 6عبارات.

ثبات أداة الدراسة

المطلب الثاني : الأساليب الإحصائية المستخدمة للدراسة

في هذا البحث تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية بالاعتماد على برنامج Spss من أجل اختبار صحة الفرضيات وهي كالتالي:

* معامل الثبات الفاكرونباخ (Alpha cronbach) لمعرفة درجة ثبات الأداة المستعملة فكلما اقترب هذا المعامل للواحد الصحيح فهناك ثبات في أداة الدراسة .

*مقاييس النزعة المركزية (المتوسطات المحاسبية، الانحرافات المعيارية، التكرارات) من أجل معرفة خصائص العينة المدروسة.

* تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

* اختبار تحليل التباين الأحادي (novaA) للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة حول أبعاد المتغير المستقل (القطاع العام والقطاع الخاص) والبيانات الشخصية الممثلة في الجنس والمؤهل العلمي.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

المطلب الأول : عرض وتحليل بيانات نتائج الدراسة التطبيقية

أولا : بيانات الدراسة

تم استخدام مقياس لكارت الخماسي من أجل الإجابة على فقرات الاستلانة وهو مكون من القيم التالية (موافق جدا ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق إطلاقا) ومن ثم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، والاتجاه العام للمحور الثاني والثالث ، لإيجاد هذا الأخير يتم حساب المتوسط المرجح لتحديد اتجاه العبارات كما هو موضح في الجدول الموالي :

جدول رقم(3-2) المتوسط المرجح لمستوى الإجابات على عبارات الاستبيان

المتوسط المرجح	المستوى
من1الى 1.79	غير موافق إطلاقا
من 1.80الى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.25 إلى 5	موافق جدا

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات سابق

لقد شمل الاستبيان على أربعة متغيرات متمثلة في الجنس، العمر، سنوات الخدمة، المؤهل العلمي

1 . الجنس

جدول رقم (4-2) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	23	%74.2
أنثى	8	%25.8
المجموع	31	%100.0

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (1-2): نسبة توزيع حسب متغير الجنس

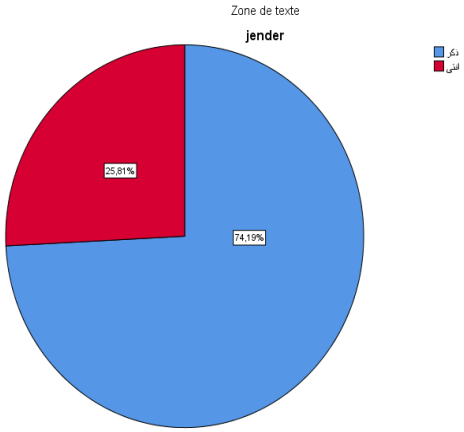

المصدر من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

يمثل كل من الجدول والشكل أعلاه توزيع أفراد مجتمع الدراسة على حساب الجنس وكما هو ملاحظ بلغ عدد الذكور على حسب أفراد العينة 23 ما نسبته 74 بالمائة ، كما وقد بلغ عدد الإناث 8 ما نسبته25بالمائة وعليه فان معظم أفراد هذه العينة معظمهم ذكور .

2 . سنوات الخدمة

جدول رقم (5-2): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخدمة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخدمة
%32.3	10	أقل من 5سنوات
%51.6	16	من 5الى 10 سنوات
%16.1	5	أكثر من 10 سنوات
%100.0	31	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

الجدول رقم (5) يبين توزيع أفراد العينة على حسب متغير سنوات الخدمة حيث بلغ تكرار الفئة (أقل من خمس سنوات) 10 بنسبة 32.3% أي معظم العمال خبرتهم أقل من خمس سنوات، وقد احتلت الفئة (من 5 إلى 10 سنوات) الصدارة بتكرار 16 بنسبة 51.6%، وقد بلغ تكرار الفئة (أكثر من 10 سنوات) 5 بنسبة 16.1% وهي بذلك تعتبر الفئة الأقل

3 . عمر الشخص

جدول رقم (6-2) : توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 24سنة	3	%9,7
من 24الى 34 سنة	17	%54.8
من 34 إلى 44 سنة	10	%32.3
أكثر من 45 سنة	1	%3.2
المجموع	31	%100.0

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (2-2) : نسبة توزيع أفراد العينة على حسب عمر الشخص

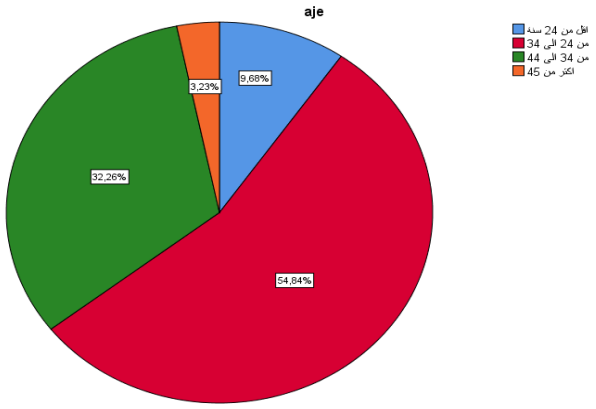

المصدر من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (6) يتضح لدينا معظم أعمار المستجوبين تتراوح أعمارهم ما بين 24 إلى 43 سنة بنسبة تقدر 54.8%، تليها الفئة من 34 إلى 44 سنة بنسبة 32.3% ، وتبقى الفئة أقل من 24 سنة بنسبة أقل والمقدرة 9.7%، ونستنتج من خلال ذلك أن أغلبية الأفراد المبحوثين هم من الفئة الشبابية وهو ما يوضح لنا اهتمام المؤسسة بإدماج وتشغيل ودعم هذه للاستفادة من طاقاتهم ومهاراتهم.

4. المؤهل العلمي

جدول رقم (2-7): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	10	%32.3
من 5الى 10 سنوات	16	%51.6
أكثر من 10 سنوات	5	%16.1
المجموع	31	%100.0

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

شكل رقم (2-3): نسبة توزيع أفراد العينة على حسب المؤهل العلمي

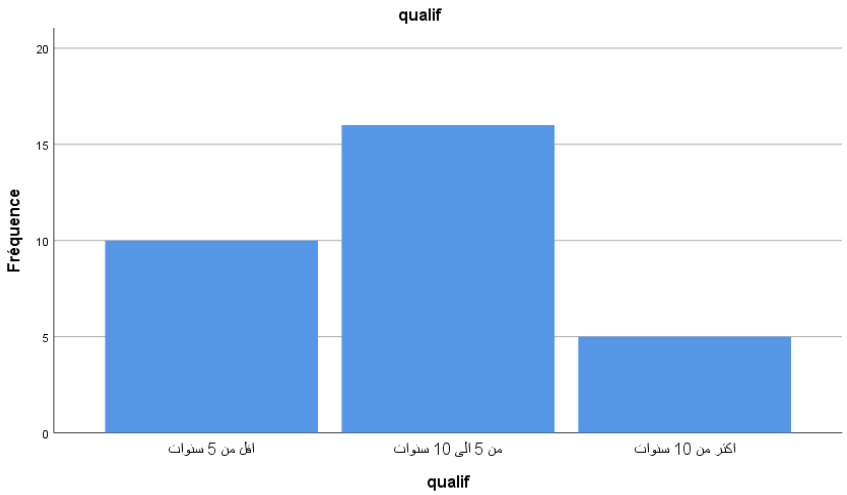

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

حسب ماهر موضح من خلال الجدول رقم (7) والشكل رقم (3) أعلاه والممثلان لتوزيع أفراد العينة على حسب المؤهل العلمي، يلاحظ أن أعلى نسبة ترجع إلى الفئة التي تتراوح خبرتهم من (5الى 10 سنوات) بنسبة 51.6% ، تليها الفئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة 32.3% ،ثم تأتي الفئة (أكثر من 10سنوات) في المرتبة الأخيرة بنسبة 16.1% ، مما يعني ذلك أن معظم الأفراد المبحوثين والموظفين والذين يملكون خبرات من 5 إلى 10 سنوات هم الأغلب ، والسبب قد يعود إلى حرص المؤسسة للحصول على كفاءات ذات مؤهلات ومستويات عالية من أجل تحقيق أكبر عائد .

ثالثا: التحليل الوصفي وتفسير النتائج لإجابات أفراد العينة

تم استخدام قياس لكارت الخماسي من أجل الإجابة على فقرات الاستلانة وهو مكون من القيم التالية (موافق جدا، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقا) ومن ثم إيجاد المتوسطات الحسابية ،والانحرافات المعيارية ،والاتجاه العام للمحور الثاني والثالث

ولإيجاد هذا الأخير يتم حساب المتوسط المرجح لتحديد اتجاه العبارات كما هو موضح في الجدول .

جدول رقم(8-2) اتجاه إجابات أفراد العينة

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
الجزء الأول : القطاع العام				
1	لايرتقي مستوى القطاع العام الى التطلعات في الوقت الحالي	1.90	1.04	غير موافق
2	تدني مستوى الأداء بالنسبة للقطاع العام أرغم الحكومة في إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي	1.90	0.70	غير موافق
3	هدر الموارد من طرف القطاع العام ناتج عن ضعف المنافسة أو لانعدامها	2.00	0.93	غير موافق
4	تراجع مستوى القطاع العام راجع لعدم توفر الوسائل الفعالة للرقابة على عكس القطاع الخاص يخضع لرقابة مالكيه	1.94	1.12	غير موافق
5	أجمعت العديد من الدراسات أن مؤسسات القطاع العام غالبا ما تحقق خسائر كبيرة	2.39	0.91	غير موافق
6	مايكرس هذا الجمود في القطاع العام هو عدم تعرض مؤسسات	1.97	0.98	غير موافق

	القطاع العام للإفلاس		
القطاع العام	2.78	0.37	محايد

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
الجزء الثاني : القطاع الخاص				
1	تفاقم المديونية وتعاظم الاعباء المنوطة بالدولة بخصوص تقديم الخدمة العمومية الزمت الدولة بإشراك القطاع الخاص في العملية التنموية	2.35	0.75	غير موافق
2	يعتبر القطاع الخاص في الوقت الراهن مكملا بشراكته للقاع العام بمساهمته في التنمية الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة	2.03	1.01	غير موافق
3	يمكن انعاش برامج ومشاريع البنى التحتية بهذه الشراكة	1.94	0.72	غير موافق
4	يستطيع القطاع الخاص ان يحقق التطور الاقتصادي والنمو اذا رافق ذلك سياسات إقتصادية وإستراتجيات واضحة	1.64	0.87	غير موافق إطلاقا
5	شح الموارد المالية يدفع بالحكومة الى تبني عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص	2.16	0,89	غير موافق
6	تتوقع ان الحكومة تمتلك جميع متطلبات هذه الشراكة	2.58	1.05	غير موافق
القطاع الخاص		2.63	0.39	محايد

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

حسب ما يظهره الجدول رقم (8) فان الجزء الأول (القطاع العام) فقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي له 2.78 وانحراف معياري بلغ 0.37 ، حيث أن الاتجاه العام يشير إلى الخيار (محايد) وذلك لانتماء المتوسط الحسابي إلى المتوسط المرجح وفق فئات معيار سلم لكارت الخماسي (2.60 إلى 3.39) وعليه يتضحان لدينا أغلبية الآراء غير موافقة إلى حد كبير.

جدول رقم (9-2): اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات الخدمة العمومية

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	تبني الاساليب القديمة والتقليدية في التسيير العمومي من الاسباب التي ادت الى ضعف الخدمة العمومية	1.48	0.67	غير موافق إطلاقا
2	بإتباع منهج تفضيل الملكية الخاصة ، وأسلوب التعاقد للخدمات العمومية يساهم في اصلاح الخدمة وتحسينها	2.55	1.12	غير موافق
3	الالتزام بالمعايير الاخلاقية للوظيفة العامة يؤدي الى تنمية قدرات العاملين وتحفيزهم على تحسين الاداء	1.87	0.84	غير موافق
4	يمكن تفعيل الاصلاح الاداري عن طريق الادارة الالكترونية في مجال الخدمة العمومية	1.77	0.95	غير موافق إطلاقا
5	اعتماد التسيير التشاركي يعتبر من ابرز الحلول البارزة لخدمة المرفق العمومي وبرامج التنمية المحلية	2.26	0.96	غير موافق
6	تخفيف العبء عن المواطن من حيث الجهد والمال والوقت وتوفير خدمة مستقرة على مدار الساعة لا يكون الابتطبيق الإدارة الالكترونية الحديثة	1.48	0.57	غير موافق إطلاقا
	المحور الثالث: الخدمة العمومية	3.13	0.35	محايد

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

يوضح الجدول رقم (9) كل متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاه العام لإجابات المستجوبين على فقرات المحور الثالث (الخدمة العمومية) حيث بلغ المتوسط الحسابي الاجمالي3.13 والانحراف المعياري 0.35 كما أن الاتجاه العام كما هو موضح يشير إلى عدم الموافقة وفق معيار سلم لكارت الخماسي من (1.80 إلى 2.59) .

يمكن القول من خلال النتائج إن الجهاز الحكومي يعاني من انخفاض في الإنتاجية وهذا ما أظهره الاتجاه العام للعينة المستهدفة بعدم الموافقة ، لذا وجب إحداث تغييرات جزئية او شاملة في الهياكل التنظيمية ، واستحداث العديد الوحدات التنظيمية ويكون ذلك مبنيا على الحاجة التنظيمية للعمل ، وفي هذا الشأن هناك من يرى انه وجب تقييم الاداى أثناء عملية الرقابة من اجل ضمان تحقيق الأهداف وخلق القيمة وتعظيم الخدمات المقدمة للمواطنين .

جدول رقم (11-2): نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة

Test des échantillons indépendants										
		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
									Inférieur	Supérieur
p1	Hypothèse de variances égales	,215	,646	-,616	29	,542	-,71196	1,15519	-3,07459	1,65068
	Hypothèse de variances inégales			-,704	16,048	,492	-,71196	1,01177	-2,85629	1,43238
p2	Hypothèse de variances égales	1,486	,233	-,511	29	,613	-,55978	1,09537	-2,80007	1,68050
	Hypothèse de variances inégales			-,651	21,067	,522	-,55978	,86004	-2,34799	1,22842

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

يوضح لنا الجدول رقم (11) اختبار التجانس ومقارنة المتوسطات حسب اختبار (ت) وذلك حسب المحور الثاني والذي يحتوي على جزئيين الأول الخاص ب(القطاع العام) والثاني الخاص ب (القطاع الخاص) ومتغير الجنس (ذكر وأنثى) ومن خلال الجدول يتضح لنا أن القيم الدلالية لكل من الجزئيين الأول والثاني في العمود الثاني على التوالي هي 0.646 و 0.233 وهي أكبر من 0.05 وهذا يثبت لنا تحقق الشرط ، مما يدل على عدم وجود دالة إحصائية ويعني وجود تجانس بين الذكور والإناث ، وبلغت الاحتمالات المعنوية حسب العمود الخامس كما يلي : الجزء الاول0.542والجزء الثاني 0.613وهذه النتائج تبين عدم وجود أي اختلاف بين كل من متغير الجنس والمحور الثاني .

ثالثا : اختبار الفرضيات

اختبار صحة الفرضية الرئيسية :

نص الفرضية " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للقطاعين العام والخاص على الخدمة العمومية ،في بلدية إ يليزي " .

الفرضية الصفرية : " لا يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للقطاعين العام والخاص على الخدمة العمومية ، في بلدية إيليزي ".

الفرضية البديلة : هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للقطاعين العام والخاص على الخدمة العمومية ، في بلدية إيليزي "

جدول رقم (12-2): نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير الخدمة العمومية على القطاع العام والخاص

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	R	R2	قيمة f	دلالة F sig	بيطا B	قيمة T	دلالة T	VIF
الخدمة العمومية	القطاع العام	0.616	0.379	8.553	0.001	-0.297	-1.676	0.105	1.131
	/ القطاع الخاص					0.773	4.126	0.000	1.131

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

بالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول أعلاه يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد والتي تأخذ الشكل العام :

$$Y= b0 +b1 (x)+b2 (x)$$

حيث أن :

Y : يمثل المتغير التابع (الخدمة العمومية)

X : المتغير المستقل (القطاعين العام والخاص)

ومنه معادلة الانحدار المقدرة كالتالي : $Y= 5.192+ (0.297)x+ (0.773)x$

$$Y= 5.192+ (0.297)x+ (0.773)x$$

شكل رقم (4-2) : منحنى الانحدار العام للمحور الثالث

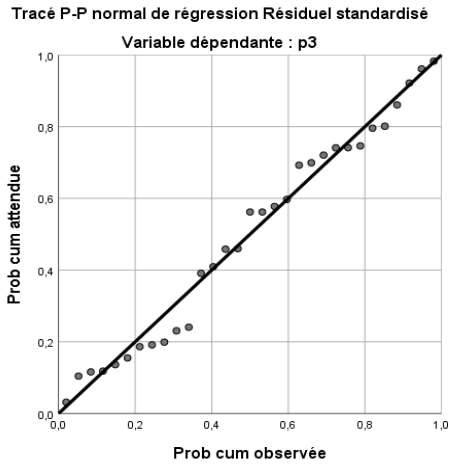

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

يمثل الشكل بالأعلى منحنى الانحدار العام الذي يبين العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والمتوقع للمحور الثالث ومن الملاحظ من خلال المنحنى انتشار أغلب القيم بالقرب من المنحنى إضافة لوقوع معظمها على خط الانحدار العام ، مما يدل على وجود علاقة ارتباط خطية ،طردية ،قوية ثابتة بين كل من متغير الدراسة ، وبما أن القيم تتوزع عشوائيا على جانبي خط الانحدار العام ، ما يعني أن البواقي تتوزع توزيعا معتدلا أي أنها تتبع التوزيع الطبيعي .

الشكل رقم (5-2): منحنى توزيع القيم المعيارية للمحور الثالث

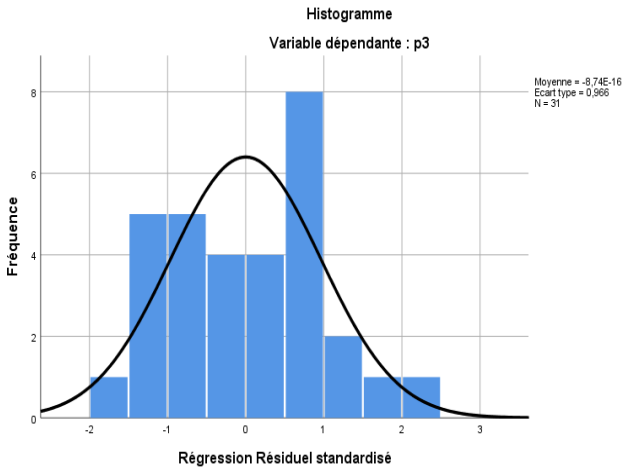

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

جدول رقم (15-2): نتائج تحليل تباين (أنوفا) لاختبار معنوية الانحدار

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	110,566	2	55,283	8,553	,001[b]
	de Student	180,983	28	6,464		
	Total	291,548	30			
a. Variable dépendante : p3						
b. Prédicteurs : (Constante), p2, p1						

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

يوضح الجدول نتائج تحليل التباين (أنوفا) لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ أن قيمة (ف) = 8.553 بقيمة احتمالية sig = 0.001

أصغر من 0.005 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة وهومايعني أن الانحدار معنوي لا يساوي الصفر وبالتالي توجد علاقة بين المتغير التابع (الخدمة العمومية) والمتغيرات المستقلة (القطاع العام والقطاع الخاص) .

بناء على ما تم التعرض له في النتائج السابقة نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للقطاعين العام والخاص على الخدمة الاجتماعية ، في بلدية إيليزي . " ومنه فالفرضية الرئيسية محققة .

إخبار صحة الفرضية الفرعية الأولى

نص الفرضية : " : يساهم التعاون بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تحسين جودة الخدمة العمومية . "

الفرضية الصفرية: " لا يساهم التعاون بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تحسين جودة الخدمة العمومية. "

الفرضية البديلة: " يساهم التعاون بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تحسين جودة الخدمة العمومية."

من خلال نتائج التحليل الوصفي لإفراد العينة ، يمكن إثبات أو نفي صحة الفرضية الفرعية الأولى ، وتبعا لجدول رقم (8) فإن اتجاه إجابات أفراد العينة على فقرات المتغير المستقل (القطاعين العام والخاص) كانت نحو عدم الموافقة ، بمتوسط حسابي 2.63 ، ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تقول " لا يساهم التعاون بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تحسين جودة الخدمة العمومية. " وعلى هذا القول فالفرضية غير محققة

اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية

نص الفرضية: " توجد هناك فروق بين إجابات العينة حول(القطاعين العام والخاص) حسب متغير الجنس والعمر. "

الفرضية الصفرية: "لا توجد هناك فروق بين إجابات العينة حول(القطاعين العام والخاص) حسب متغير الجنس والعمر. "

الفرضية البديلة: " توجد هناك فروق بين إجابات العينة حول(القطاعين العام والخاص) حسب متغير الجنس والعمر. "

وللتأكد من صحة هذه الفرضية تم اعتماد اختبار(ت) للعينة المستقلة

جدول رقم (16-2): نتائج اختبار(ت) للعينة المستقلة

Test des échantillons indépendants										
		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
									Inférieur	Supérieur
aje	Hypothèse de variances égales	,337	,566	,779	29	,442	,223	,286	-,362	,808
	Hypothèse de variances inégales			,687	10,095	,508	,223	,324	-,499	,945

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول يتضح لنا أن القيمة الدلالية في العمود الثاني (0.566) sig

أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود دالة إحصائية ، ويعني وجود تجانس بين كل من الذكور والإناث وبلغت القيمة الدلالية في العمود الخامس كما يلي : (0.442) وهذه النتائج تبين عدم وجود أي فروق بين إجابات العينة حول القطاعين (العام والخاص) حسب متغير الجنس والعمر.

ويمكن القول أنه من خلال نتائج اختبار العينة (ت)، يمكن إثبات أو نفي صحة الفرضية الفرعية الثانية.

ومنه نقوم برفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تقول " توجد هناك فروق بين إجابات العينة حول(القطاعين العام والخاص) حسب متغير الجنس والعمر. "

وعليه فإن الفرضية المدروسة غير محققة.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل دراسة واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على تحسين الخدمة العمومية ببلدية إيليزي، وعليه تم الاعتماد على الاستبانة كأداة أو وسيلة في هذه الدراسة ، من أجل جمع المعلومات الضرورية وذلك عن طريق توزيع استمارات الاستبانة على الأفراد العاملين بالمؤسسات الاقتصادية والعمومية ، ومنه تمكنا من معرفة أراء وتوجهات الأفراد حول موضوع الشراكة ومدى تشجيعهم للقطاع الخاص من خلال ما يقدمه من دعم للقطاع العام اليوم ، واعتمادا على مجموعة من الاختبار والأساليب الإحصائية الملائمة ، وبالنظر للنتائج المتحصل عليها تم التوصل إلى إن هذه الشراكة تأثر على الخدمة العمومية بشكل أو بأخر وقد يكون هذا التأثير سلبي أحيانا .

الخاتمة

خاتمة عامة

في صدد معالجتنا لموضوع الدراسة والذي تمثل في أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص على تحسين الخدمة العمومية ببلدية إيليزي محل الدراسة ، تم القيام بذلك وفق فصلين جمعا كلا من الجانب النظري والتطبيقي من خلال تتبع الأدوات والأساليب المبنية أنفا ، توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج التي ساهمت في فك لغموض وحل الإشكالية الدراسة والإجابة عن التساؤلات والفرضيات ، وستتم الإشارة النتائج وهي كالتالي :

نتائج الدراسة

إن معظم الفئة العاملة والتي تمت دراستها من الفئة الشبابية والذي يذل على اهتمام المؤسسات بهذه الفئة وطاقاتها ومكتسباتها .

أظهرت النتائج الى إتجاه أغلبية الافراد المستجوبين غير موافقون على هذه الشركة

اظهرت النتائج إختبار الفرضيات أنه :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للقطاعين العام والخاص على الخدمة الاجتماعية ، في بلدية إيليزي . " ومنه فالفرضية الرئيسية محققة .

" لا يساهم التعاون بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تحسين جودة الخدمة العمومية. " وعلى هذا القول فالفرضية غير محققة .

اقتراحات الدراسة

على ضوء ما تم التطرق إليه في مضمون الدراسة وما أسفرت عليه الدراسة الميدانية نوصي بما يلي:

* وجوب فهم طبيعة الشراكة وتحليلها من خلال التجديد والتحليل الدقيق لمصالح كافة الأطراف .

* إشراك مؤسسات القطاع الخاص والاستفادة من خبراتهم في إنشاء وتنفيذ المشاريع.

* وضع الخطوط العريضة والأهداف التنموية المرجوة من عملية الشراكة .

* مواصلة الإصلاحات وتخفيف القيود وأيضا تحسين المناخ الاستثماري .

* وضع التشريعات والقوانين التي تهدف إلى تشجيع إقامة هذه الشراكة .

قائمة المراجع

الكتب العربية

1) مريزق عدمان، 2015، التسيير العمومي بين الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر

2) سليمان علي الدليمي، 2014، الرعاية والخدمة الاجتماعية التطور التاريخي، المجالات، الإدارة، الطبعة الأولى، دار الحامة للنشر والتوزيع، عمان، أردن.

الرسائل العلمية

1) رانية هدار ، 2018 ، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، في العلوم السياسية ، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة .

2) محمد كريم قروف ، 2009 ، دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي .

3) احسان بكاكرة ، 2020 ، دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل وإدارة المشاريع وتسير المرافق العامة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص إدارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي .

4)امعوشديهية ، حماد طاوس ، 2017 ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو .

5) بن خيرة فاطمة ،2021 ، التسيير العمومي ودوره في تحسين الأداء الوظيفي للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تسيير عمومي ، جامعة محمد بوضياف المسيلة .

6) بن احمد خولة ، لكحل فيروز،2018 ، مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع القطاع الخاص في الجزائر مذكرة مكملة لنيل شهادةالماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

7) بن شعبان مصطفى، جعفري عبد الحق، 2019، تحسين الخدمة العمومية من خلال جماعات محلية الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تسيير عمومي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة .

8)ديهية ،طاوس ،2017 ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو .

9) دربالياسمين ، 2020 ، اليات تحسين جودة الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر علوم تجارية ، تخصص تسويق الخدمات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد صديق بن يحي جيجل .

10) حميدانيعلي ، 2017، تحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر ، تخصص إدارة ومالية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور الجلفة.

11)يسمينة مرشدي، ابتسام بورديم ، 2015، ترشيد الخدمة العمومية بالجماعات المحلية الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص حكومة محلية وتنمية سياسية واقتصادية ، كلية حقوق وعلوم السياسية ، جامعة 8 ماي قالمة .

12)محمد ايمن بوشمال ، 2021، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص إدارة مالية ، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة قرين بن مهيدي ام البواقي

13) نصرات احمد صابر، بقاص محمد الصادق ، نيد محمد فاروق ، 2020 ، المحددات الاقتصادية والمؤسسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، تخصص مالية وتجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي .

14) نسيم الواعر، 2016، الإصلاح الإداري ودوره في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر شعبة العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة مقارنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بن مهيدي ام البواقي.

15) سحالي ،مزهود ، 2019 ، تقييم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،ة جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

16) سلمى شكاطي ، امنة منيجل ،2016 ، دور البنوك في تمويل القطاع الخاص في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومؤسسات مالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة.

17) عوماريفايزة ،هرمازة مروة ،2019 ، مساهمة الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل وإدارة المشاريع والمرافق العامة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر للعلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات ، كلية علوم الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي قالمة .

المجلات العلمية والمؤتمرات

1) انيس بودياب ، 2017 ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص فرصة للنهوض بالاقتصاد اللبناني ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد 99.

2) بجقينةياسين ، كنزة مغيش حامة ، 2019 ، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، مجلد 05 العدد 02 .

3) زينب علي جمعة ، 2016 ، شراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق بعد عام 2003 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 24 .

4) حديدي امنة، بربري محمد امين،2021 ،استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستغلال الأماكن السياحية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،المجلد 14 ،العدد 2 .

5) محمد عبد العال عيسى ، 2018 ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، المجلة العربية للإدارة ، العدد 03 .

6)نجيمي ،تويزة ، 2017 ، أهمية اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الفكر التنموي الجديد ، مجلة الاقتصاد والتجارة ، العدد 2 .

7) فلة غيدة ، نجاة بن فريحة ، 2021 ، أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص دراسة تجارب عربية واجنبية ،مجلة صوت القانون ، المجلد 07 العدد 03.

8) عدنان حسين الخياط ، 2021 ، نحو تفعيل اليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في العراق ، مؤتمر علمي دولي أكاديمية الوارث العلمية بالتعاون مع كلية الإدارة والاقتصاد جامعة وارث .

9) قورين ،زواتنية ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي جامعة المسيلة ، العدد 04.

10) رشيد زرواتي ، مهدي عوام ، 2017 ، القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر ، التطور والطموح فالتحديات ، مجلة علوم الانسان والمجتمع العدد 22.

11) شايب مسكر، 2019 ، أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اطار انجاز المشاريع العمومية ، مجلة الاستاد الباحث للدراسات القانونية والسياسية مجلد 04 العدد02 .

12) شليحيالطاهر ،قرينعي ربحية ، 2019 ، الإدارة الالكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات ، مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد ، المجلد 03 العدد 02.

13محمود محمد ، احمد عبد الرحمان هلالي ، 2018 ، تعليم الخدمة الاجتماعية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة ، دراسة تحليلية للعلاقة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل ، المكتب الجامعي الحديث .

ملحق رقم1

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار

اليزي

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

استمارة استبيان

من إعداد: مكرودي عبد القهار **بإشراف الدكتور: بن الضب عبد الله**

المحور الأول:البيانات الشخصية والوظيفية

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2-العمر: أقل من 24 سنة ☐ من 24 الى34 سنة ☐ من 34 الى44سنة ☐ أكثر من 45 سنة ☐

3-الخبرة المهنية :اقل من 5سنوات ☐ من 5 الى10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

ملحق رقم 1

المحور الثاني :القطاع العام والخاص

الجزء الأول:القطاع العام

الرقم	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
1	لايرتقي مستوى القطاع العام الى التطلعات في الوقت الحالي					
2	تدني مستوى الأداء بالنسبة للقطاع العام أرغم الحكومة في إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي					
3	هدر الموارد من طرف القطاع العام ناتج عن ضعف المنافسة أو لانعدامها					
4	تراجع مستوى القطاع العام راجع لعدم توفر الوسائل الفعالة للرقابة على عكس القطاع الخاص يخضع لرقابة مالكيه					
5	أجمعت العديد من الدراسات أن مؤسسات القطاع العام غالبا ما تحقق خسائر كبيرة					
6	مايكرس هذا الجمود في القطاع العام هو عدم تعرض مؤسسات القطاع العام للإفلاس					
الجزء الثاني:القطاع الخاص						
1	تفاقم المديونية وتعاظم الاعباء المنوطة بالدولة بخصوص تقديم الخدمة العمومية الزمت الدولة بإشراك القطاع الخاص في العملية التنموية					
2	يعتبر القطاع الخاص في الوقت الراهن مكملا بشراكته للقاع العام بمساهمته في التنمية الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة					
3	يمكن انعاش برامج ومشاريع البنى التحتية بهذه الشراكة					
4	يستطيع القطاع الخاص ان يحقق التطور الاقتصادي والنمو اذا رافق ذلك سياسات إقتصادية وإستراتجيات واضحة					
5	شح الموارد المالية يدفع بالحكومة الى تبني عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص					
6	تتوقع ان الحكومة تمتلك جميع متطلبات هذه الشراكة					

المحور الثالث: الخدمة العمومية

الرقم	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
1	تبني الاساليب القديمة والتقليدية في التسيير العمومي من الاسباب التي ادت الى ضعف الخدمة العمومية					
2	بإتباع منهج تفضيل الملكية الخاصة ، وأسلوب التعاقد للخدمات العمومية يساهم في اصلاح الخدمة وتحسينها					
3	الالتزام بالمعايير الاخلاقية للوظيفة العامة يؤدي الى تنمية قدرات العاملين وتحفيزهم على تحسين الاداء					
4	يمكن تفعيل الاصلاح الاداري عن طريق الادارة الالكترونية في مجال الخدمة العمومية					
5	اعتماد التسيير التشاركي يعتبر من ابرز الحلول البارزة لخدمة المرفق العمومي وبرامج التنمية المحلية					
6	تخفيف العبء عن المواطن من حيث الجهد والمال والوقت وتوفير خدمة مستقرة على مدار الساعة لا يكون الابتطبيق الإدارة الالكترونية الحديثة					

ملحق رقم 2

Statistiques de groupe

	jender	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
p1	ذكر	23	11,9130	2,96821	,61891
	انثى	8	12,6250	2,26385	,80039
p2	ذكر	23	12,5652	2,90495	,60572
	انثى	8	13,1250	1,72689	,61055

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyenn				
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard
p1	Hypothèse de variances égales	,215	,646	-,616	29	,542	-,71196	1,15519
	Hypothèse de variances inégales			-,704	16,048	,492	-,71196	1,01177
p2	Hypothèse de variances égales	1,486	,233	-,511	29	,613	-,55978	1,09537
	Hypothèse de variances inégales			-,651	21,067	,522	-,55978	,86004

ملحق رقم3

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,616[a]	,379	,335	2,54237

a. Prédicteurs : (Constante), p2, p1

b. Variable dépendante : p3

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	110,566	2	55,283	8,553	,001[b]

	de Student	180,983	28	6,464		
	Total	291,548	30			

a. Variable dépendante : p3

b. Prédicteurs : (Constante), p2, p1

Coefficients[a]

lèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			Corrélations		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.	Corrélation simple	Partielle	Parti
	(Constante)	5,192	2,646		1,962	,060			
	p1	-,297	,177	-,265	-1,676	,105	-,043	-,302	
	p2	,773	,187	,653	4,126	,000	,563	,615	

ariable dépendante : p3

ملحق رقم 4

Statistiques de groupe

	jender	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
aje	ذكر	23	2,35	,647	,135
	انثى	8	2,13	,835	,295

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour éga			
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne
aje	Hypothèse de variances égales	,337	,566	,779	29	,442	
	Hypothèse de variances inégales			,687	10,095	,508	